



الإدارة

يُكفّل تحقيق الفعالية والكفاءة في إدارة أنشطة الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك دعم أجهزة تقرير السياسات، وذلك بصفة رئيسية من خلال توفير الخدمات فيما يخص الشؤون الإدارية والمالية والقانونية.

وتوفّر أيضاً طائفة واسعة التنوع من الخدمات العامة، بدءاً من الترتيبات الخاصة بعمليات الشحن، والإجراءات الجمركية، وتأشيرات السفر، وبطاقات الهوية الشخصية، وجوازات المرور، والمشتريات المخفضة القيمة، وحتى خدمات التأمين والضرائب والسفر والاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك الدعم التكنولوجي المكتبي والمعلوماتي النمطي، وإدارة الموجودات. وأما الخدمات المقدمة من كيانات خارجية فتخضع للمراقبة المتواصلة بغية ضمان تقديمها بأكثر الطرق كفاءة وفعالية وتوفيراً اقتصادياً.

وتشتمل الإدارة أيضاً على التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى الموجودة في مركز فيينا الدولي بشأن التخطيط لتوزيع الحيز المكاني للمكاتب ومستودعات التخزين، وصيانة المباني، وتوفير الخدمات المشتركة، وتعزيز الجهود الأمنية.

أبرز الأنشطة في عام ٢٠٠٧

• الإكمال المؤقت لعملية إعادة الهيكلة

• مواصلة زيادة كفاءة العمليات

• الحفاظ على معدل نمو حقيقي صفر في البرامج والميزانية

• ازدياد عدد المدفوعات الكاملة من الاشتراكات المقررة السنوية في عام ٢٠٠٧ عنه في أعوام سابقة

• ازدياد نسبة تمثيل المرأة في وظائف الفئة الفنية إلى ٣٢,٩ في المائة.

بالكفاءة، سوف تكون البنية الهيكلية الجديدة أكثر جدوى من حيث التكلفة، مما يؤدي إلى تحقيق مدخرات محتملة في الأعوام المقبلة. وتماشياً مع الاتجاه المتبع في أعوام سابقة، واصلت الأمانة الفنية المؤقتة، ولسوف تواصل، تحقيق المزيد من المنجزات بالمستوى نفسه من الموارد.

الشؤون المالية

برنامج وميزانية عام ٢٠٠٧

جرى إعداد برنامج وميزانية عام ٢٠٠٧ في ظلّ القيد المفروض بشأن معدل النمو الحقيقي الصفر والحفاظ على نظام ثنائية العملة (أي بدولار الولايات المتحدة واليورو) بخصوص تقدير الاشتراكات المقررة المستحقة من الدول الموقعة. وقد نفذ هذا النظام في عام ٢٠٠٥ من أجل الحد من تعرض المنظمة لتأثير التقلبات في قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو.

وقد بلغت ميزانية العام ٢٠٠٧ ما قدره ١٠٠ ٢٧٧ ٤٨ دولار أمريكي و٤٠٠ ٥٦٤ ٤٨ يورو. وبحسب سعر الصرف المطبق على برنامج وميزانية عام ٢٠٠٦ وقدره ٠,٨٢٧٠ يورو مقابل دولار واحد، بلغ المجموع المعادل بالدولار في ميزانية عام ٢٠٠٧ ما قدره ٣٠٠ ٠٠٠ ١٠٧ دولار، مما يمثل نمواً إسمياً نسبته ٢,٢٧ في المائة، ولكنه ينطوي على نقصان بنسبة قدرها ٠,٦١ في المائة بالقيم الحقيقية.

الاشتراكات المقررة

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغ معدل تحصيل الاشتراكات المقررة عن عام ٢٠٠٧ نسبة مئوية قدرها ٧٤,٥١ في المائة من الجزء المحسوب بالدولار ونسبة مئوية قدرها ٧٤,٤٤ في المائة من الجزء المحسوب باليورو. وهما معدلاً تحصيل أدنى من معدلي التحصيل في عام ٢٠٠٦ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اللذين بلغا ٨١,٥٨ في المائة و٨٠,٦٣ في المائة على التوالي.

إعادة هيكلة الأمانة الفنية المؤقتة

بالنظر إلى النمو الذي حدث في نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كان لا بد للأمانة الفنية المؤقتة من أن تتكيف لكي تتدبر ذلك النمو. وفي عام ٢٠٠٤، صدر تقرير عن استعراض الهيكل التنظيمي للأمانة قدم إلى الدول الموقعة. وقد احتوى ذلك التقرير على عدد من التوصيات بشأن إعادة هيكلة المنظمة، وأدى إلى صياغة 'خطة طريق' للاسترشاد بها في تنفيذ التوصيات على مدى فترة عامين.

وتشمل عملية إعادة الهيكلة إعادة تعريف المهام الوظيفية المنوطة بالشعبتين التقنيتين المسؤولتين عن نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي. وقد دُمجت العناصر العملية الخاصة بهاتين الشعبتين بغية تكوين شعبة تتولى المسؤولية عن تشغيل نظام التحقق واختباره وتقييمه في هذه المرحلة المؤقتة. ومن ثم فقد جمعت المهام الوظيفية التقنية التي تدعم عمليات نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي ضمن شعبة مسؤولة عن التطوير الهندسي والدعم الإمدادي (اللوجستي).

وقد شهد العام المنصرم إكمال المرحلة المؤقتة لهذه العملية الإجرائية، ومن المزمع القيام بالخطوة الأخيرة فيها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨. غير أن عملية إعادة الهيكلة قد بدأت منذ الآن تعود بالنفع على المنظمة. ذلك أنه إضافة إلى الارتقاء

الاشتراء

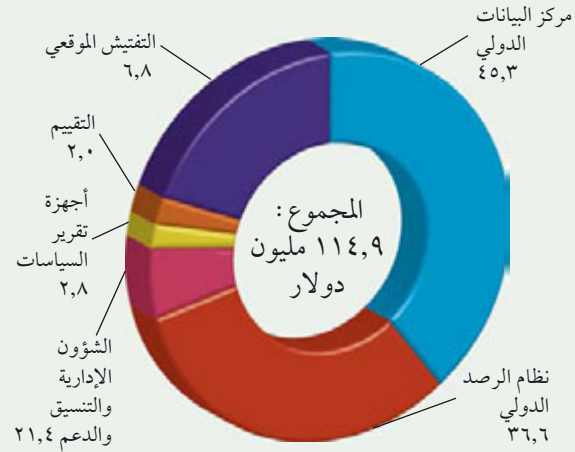
أنجزت الأمانة الفنية المؤقتة ٤٢٠ عملية اشتراء في عام ٢٠٠٧، وهو عدد مشابه لما أنجز في عام ٢٠٠٦. وعقود الاشتراء الخاصة بالاختبار والتقييم والأنشطة اللاحقة للاعتماد، المبرمة خلال عام ٢٠٠٧، شملت ١٠ محطات من نظام الرصد الدولي، و ٥ محطات اختُبرت فيها معدّات رصد الغازات الخاملة، و ٤ مختبرات نويدات مشعّة. وأجرت الأمانة أيضاً مفاوضات بشأن مختلف مراحل العمل بخصوص ٤٦ محطة إضافية من محطات نظام الرصد الدولي، بما في ذلك اختبار ستة نظم لرصد الغازات الخاملة.

الموارد البشرية

قامت الأمانة الفنية المؤقتة بتأمين الموارد البشرية اللازمة لعملياتها عن طريق تعيين موظفين على درجة عالية من الكفاءة والجدد في العمل من أجل جميع البرامج والحفاظ عليهم في الملاك. وجرت عملية التعيين على أساس ضمان أعلى المعايير من حيث الدراية المهنية والخبرة والكفاءة والقدرة والنزاهة. وقد أوليت العناية الواجبة لمبدأ تكافؤ فرص التوظيف ولأهمية تعيين الموظفين على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن، وكذلك للمعايير الأخرى التي تنص عليها أحكام المعاهدة ذات الصلة بالموضوع وكذلك النظام الأساسي للموظفين.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان في ملاك الأمانة ٢٥٣ موظفاً من ٧١ بلداً، مقارنة بعددهم الذي كان ٢٧٠ موظفاً من ٦٦ بلداً في نهاية عام ٢٠٠٦. ويوفر الرسم البياني الوارد أدناه معلومات عن توزيع الموظفين من الفئة الفنية بحسب المنطقة الجغرافية. ويبين الجدول ٣ توزيع الموظفين النظاميين بحسب مجال العمل.

وواصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في وظائف الفئة الفنية، حيث ارتفعت نسبة تمثيلها إلى ١٩ ٣٢,٩ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٧ من ٢٩,٢ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٦. وبالمقارنة بعام ٢٠٠٦، بقي عدد الوظائف في الفئة الفنية ف-٥ ثابتاً، بينما حدثت زيادة في عدد الوظائف في الفئة الفنية ف-٤



توزيع ميزانية عام ٢٠٠٧ بحسب مجال النشاط (بملايين الدولارات الأمريكية). (استخدم سعر صرف قدره ٠,٧٢٩٢ يورو مقابل دولار أمريكي واحد من أجل تحويل المكونات المحسوبة باليورو في ميزانية عام ٢٠٠٧).

غير أن عدد الدول التي سددت اشتراكاتها المقررة عن عام ٢٠٠٧ بكاملها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كان أكبر بكثير جداً من عدد الدول التي سددت اشتراكاتها المقررة بكاملها عن عام ٢٠٠٦ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أي ٩٩ دولة مقابل ٧٨ دولة.

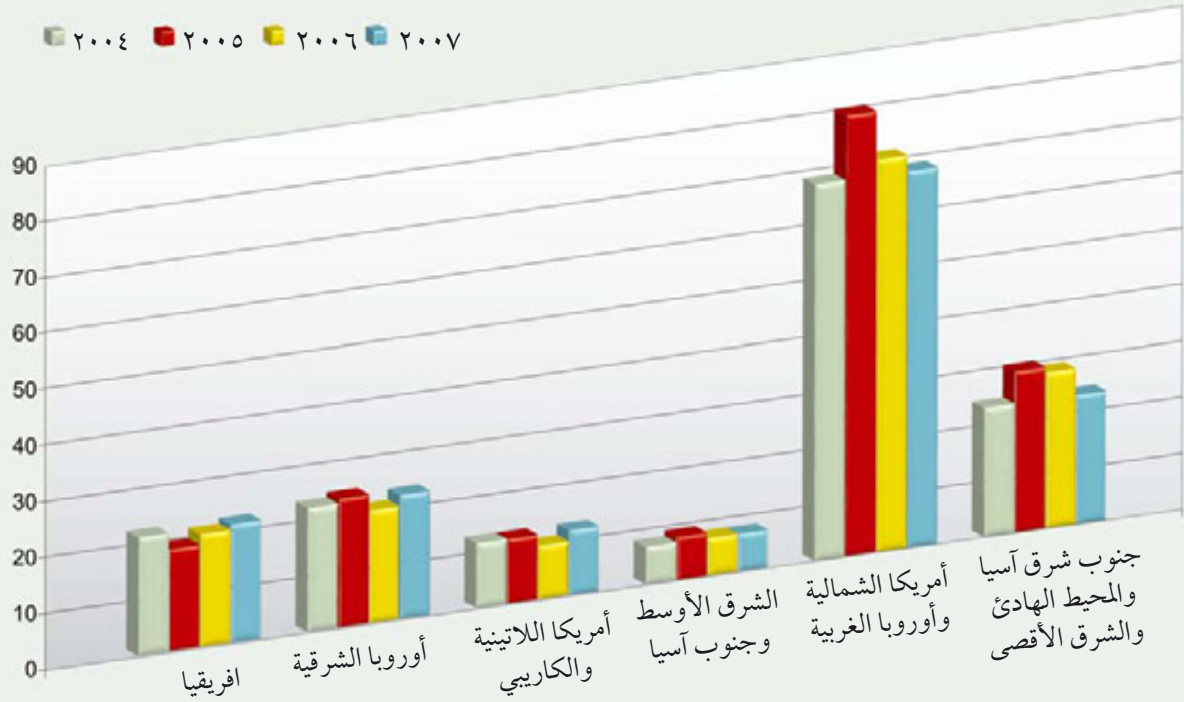
الإنفاق

بلغت النفقات من ميزانية عام ٢٠٠٧ ما قدره ١٧٢ ٣٥٣ ٩٨ دولاراً أمريكياً، من ضمنه مبلغ قدره ٣٨٩ ٩٢١ ١٥ دولاراً أمريكياً من صندوق الاستثمار الرأسمالي.

أمّا فيما يخص الصندوق العام، فقد بلغت الاعتمادات غير المستخدمة من تفويضات الميزانية ٣٩٣ ٦٩٩ ١٥ دولاراً أمريكياً، ممّا يعني أن ما نسبته ٨٤ في المائة فحسب من إجمالي اعتمادات ميزانية العام قد نفذ. وهذا الانخفاض النسبي في معدل التنفيذ لا بد من فهمه على ضوء تدابير التقشف، بما في ذلك ارتفاع نسبة هامش الطوارئ، والتي أدّى إليها بالضرورة انخفاض معدلات تحصيل الاشتراكات المقررة المشار إليها أعلاه.

وأمّا بخصوص صندوق الاستثمار الرأسمالي، فقد أنفق ما نسبته ٥٢,٥ في المائة تقريباً من الاعتمادات المخصصة فيه بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

عدد الموظفين من الفئة الفنية بحسب المنطقة الجغرافية (٢٠٠٤-٢٠٠٧).



الجدول ٣- الموظفون النظاميون بحسب مجال العمل (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)

مجال العمل	الفئة الفنية	فئة الخدمة العامة	المجموع
قسم التقييم	٤	١	٥
شعبة نظام الرصد الدولي	٣٤	٢٤	٥٨
شعبة مركز البيانات الدولي	٦٢	١٦	٧٨
شعبة التفتيش الموقعي	١٥	٦	٢١
المجموع، بالنسبة للمجالات ذات الصلة بالتحقق	١١٥ (٧٢,٧٨٪)	٤٧ (٤٩,٤٧٪)	١٦٢ (٦٤,٠٣٪)
مكتب الأمين التنفيذي	٤	٣	٧
المراجعة الداخلية للحسابات	١	١	٢
شعبة الشؤون الإدارية	٢١	٢٨	٤٩
شعبة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية	١٧	١٦	٣٣
المجموع، بالنسبة للمجالات غير ذات الصلة بالتحقق	٤٣ (٢٧,٢٢٪)	٤٨ (٥٠,٥٣٪)	٩١ (٣٥,٩٧٪)
المجموع	١٥٨	٩٥	٢٥٣

تأثير السياسة العامة بشأن مدة الخدمة في عام ٢٠٠٧

واصلت اللجنة تنفيذ السياسة العامة بشأن تحديد مدة الخدمة بخصوص موظفي الفئة الفنية وكذلك موظفي الخدمة العامة المعيّنين بعقود دولية. وفي عام ٢٠٠٧، تأثرت ٤٤ وظيفة بتطبيق هذه السياسة العامة. وقد مُنحت الموافقة على تمديد عقود في حالات استثنائية شملت ٢٠ موظفاً. كما مُنح أربعة موظفين لم تُمدد عقود عملهم عقوداً بصفة خبراء استشاريين.

ومنذ تنفيذ السياسة العامة بشأن مدة الخدمة، ما فتئت الأمانة تعاني انخفاضاً في الطلبات المقدمة بشأن شواغرها الوظيفية، وخصوصاً للوظائف العلمية والتقنية، على الرغم من الجهود التي تبذل لضمان تعميم إعلانات شواغرها الوظيفية على أوسع نطاق ممكن.

وفي عام ٢٠٠٧، اتخذ الأمين التنفيذي قراراً بأن الموظفين المنتهية خدمتهم لدى الأمانة الفنية المؤقتة يمكنهم التقدم مجدداً بطلب للتوظيف، ويمكن النظر في طلباتهم للحصول على وظائف شاغرة وذلك بعد انقضاء عام واحد على الأقل على انقطاعهم عن الخدمة.

وفي نهاية عام ٢٠٠٧، ظلت ٣٥ وظيفة شملها التناقص الاعتيادي شاغرة.

والفئة الفنية ف-٣ ونقصان في الفئة الفنية ف-٢. واستمرت الجهود المبذولة المعنية بالتوظيف على خلفية تدني عدد الإناث مقدمات طلبات التعيين لمعظم الشواغر المتعلقة بالوظائف العلمية. وعُقدت مناقشات مع بعض الدول الموقعة بشأن طرائق تشجيع الإناث على التقدم لملء الوظائف الشاغرة في الأمانة.

وفي عام ٢٠٠٧، عيّنت الأمانة ٤٤ موظفاً. وبالإضافة إلى ذلك، جهزت الأمانة عقوداً من أجل ٩٢ خبيراً استشارياً و١٣ متدرّباً و٦ اختصاصيي لغات؛ وجهزت ١٧٧ عقداً لموظفين معيّنين لأجل قصيرة.

وواصلت الأمانة إتاحة الفرص للموظفين لكي يطوروا مهاراتهم المتنوعة غير التقنية من خلال دورات مصممة خصيصاً لتحقيق فائدة متبادلة للأمانة في تنفيذ برامج عملها وللموظفين في أدائهم لوظائفهم وتطوير مستقبلهم المهني. وخلال العام، شارك ١٣٨ من الموظفين في دورات ضمن التدريب الداخلي والخارجي على مجموعة واسعة من المواضيع، مثل إدارة المنازعات، وإدارة الأددء، والدبلوماسية الدولية، والحساسية والتنوع الجنسانيين، والإدارة والإشراف، وكذلك تكنولوجيا المعلومات.



CTBTO
COMPREHENSIVE TEST BAN TREATY



Conference on
Facilitating the
Entry into
Force of the
Comprehensive
Nuclear-Test-Ban
Treaty

Vienna
17-18 September 2007

CTBTO
COMPREHENSIVE TEST BAN TREATY



Conference on
Facilitating the
Entry into
Force of the
Comprehensive
Nuclear-Test-Ban
Treaty

Vienna
17-18 September 2007

BURG

